الفصل الخامس

التعليم بين الاستثمار والاستهلاك

ثار الجدل بين أهل الاختصاص حول مسألة كون التعليم استثمارا أو استهلاكا. ومن المعروف لدى رجال الاقتصاد أنه من الصعب التمييز بصورة قاطعة بين السلع المستهلكة والسلع المستثمرة لأن تصنيفها في جانب دون آخر يخضع لاعتبارات كثيرة منها عامل الزمن وليست الاعتبارات خاصة بالسلعة نفسها. (Sheehan: P.21) وبصفة عامة يمكن أن نميز بين السلع والخدمات التي تؤتي ثمارهابصورة فورية خلال فترة قصيرة من الزمن كالأقلام والمسرحيات والمجلات والجرائد وما شابهها، وبين السلع والخدمات التي تؤتي ثمارها بصورة آجلة أو خلال فترة طويلة من الزمن مثل المنازل، والسيارات والملابس والأثاث، وشرائط الفيديو وما شابهها. كما يمكن أن نميز بين السلع والخدمات التي تنتج أوتسهم في انتاج أشياء يمكن بيعها في الأسواق مثل المنتجات الصناعية وتلك التي تنتج أشياء لا يمكن بيعهافي الأسواق مثل التعليم والصحة وغيرهما.

ويميز أهل الاختصاص بين السلع المستهلكة خلال فترة زمنية معينة بما فيها السلع المعمرة التي تعود فائدتها على المشتري بعد فترة طويلة من الزمن مع أن قيمتها تتعلق بزمن أو وقت شرائها، وبين السلع الاستثمارية التي تضاف إلى رأس المال المستثمر لتساعد في زيادة بيع المنتج في المستقبل (المرجع السابق).

والتعليم يعامل كسلعة استهلاكية لأغراض المحاسبة المالية القومية باستثناء الأموال التي تنفق على الأمور المعمرة مثل المباني والتجهيزات الدراسية . وهذه مسألة تتعلق بالأمور الاحصائية والمحاسبية المستخدمة . من ناحية أخرى نجد أن التعليم يؤتي ثماره على المدى البعيد الذي يمتد على عمر الإنسان بأكمله . ومن هنا يعتبر استثماراً في ضوء ما سبق أن أشرنا إليه . لكن التعليم لاينتج سلعا تباع في السوق بصورة مباشرة ، وإن كانت تباع بصورة غير مباشرة . وفي بعض الأحيان قد يكون التعليم استهلاكا فقط وذلك عندما يطلب كغرض في حد ذاته ، أو عندما يكون لشغل وقت الفراغ أو لاستمتاع الشخص بنفسه عقليا أو جسمياً أو روحيا .

وبالمثل يكون التعليم استثماراً بصورة واضحة عندما يهدف إلى مساعدة الفرد على زيادة كفاءته وقدرته ومهارته مما يترتب عليها زيادة دخله في وظيفته أو عندما يوفر المجتمع أنواعاً من التعليم تهدف إلى تكوين الثروة البشرية اللازمة لقطاع العمل والانتاج على المستوى القومي ،أو رفع وزيادة كفاءة المصادر البشرية والقوى العاملة بما يترتب عليه زيادة الناتج القومي .

والواقع أن التعليم استثمار في أهم ثروات الأمم وهم البشر ، وهذا هو لب نظرية رأس المال البشري ، والاستثمار سواء كان في التعليم أو في غيره يتطلب الانتظار بعض الوقت حتى تجني ثماره . ففي الصناعة على سبيل المثال نجد أن أي مشروع صناعي يتطلب رأس مال مادي وبشري قبل أن تبدأ عملية الانتاج ، وحتى مع بداية الانتاج يتطلب الأمر مرور بعض الوقت حتى يتم تسويق هذا الانتاج وتصبح له قيمة مادية أو نقدية يمكن على أساسها تقدير المكسب أو الخسارة . وكذلك الأمر في الزراعة ، فالفلاح يشتري الحبوب ويزرعها ويتولاها بالرعاية والعناية حتى أوان حصادها . وهذا يعني أنه يستثمر أرضه وماله وجهده انتظاراً لحصاد يعود عليه في المستقبل بعائد يتفاوت تبعا للمحصلة النهائية لعملية الاستثمار . وينبغي أن نشير هنا إلى أن عائد أي استثمار يشمل جوانب اقتصادية مرئية يمكن تقديرها كميا وكيفيا ، وأخرى غير مرئية لايمكن تقديرها كميا ، وإن كان من الممكن لمسها أو تقديرها كيفيا . ففي الأمثلة السابقة يكون العائد الاقتصادي المرئي هو المنتج أو السلعة أو المحصول . وهذا العائد في حد ذاته ليست له قيمة مادية ما لم يسوق أو يستفاد منه . أما العائد غير المرئي فيتمثل في المعرفة أو الخبرة العملية المكتسبة نتيجة الممارسة والتجربة السابقة التي تعمل بدورها علي تحسين عملية الانتاج فيما بعد . ومن هنا فإن هذه الخبرة الجديدة المضافة لرأس المال البشري تعتبر أيضاً استثمارا ومدخلا جديدا من مدخلاته .

وهناك عدة تساؤلات تثار عادة عند الكلام عن التعليم كاستثمار منها : هل يعتبر التعليم استثمارا مفيدا للفرد والمجتمع ؟ وإذا كان الأمر كذلك هل يضع الآباء الأبناء هذا الأمر في اعتبارهم عند اختياراتهم المهنية أو التعليمية ؟ هل تتساوى كل أنواع التعليم في عائدها الانتاجي ؟ هل يمكن مقارنة التعليم بمجالات الاستثمار القومية الأخرى ؟ هذه الأسئلة في الواقع تدور حول الجوانب

الاقتصادية للتعليم وعلاقة التكاليف أو الإنفاق عليه بالعائد المتحصل منه . أي تحليل علاقة المدخلات بالمخرجات لمعرفة المحصلة النهائية لها من حيث المكسب أو الخسارة . وقد طبق هذا الأسلوب أولا على رأس المال المادي ثم استخدم فيما بعد في دراسة رأس المال البشري في التعليم والتدريب والصحة لمعرفة عائده الاقتصادي . لكن المربين لم يتحمسوا لهذا الأسلوب لأنه في نظرهم لا يمكن تطبيقه على التعليم لتنوع وتعدد أغراضه ، ولأن عائده غير مرئي . والواقع أن أهم نقد يوجه إلى هذا الأسلوب هو أنه يتجاهل العائد أو المردود الاقتصادي غير المباشر أو غير الملموس . كما أنه يعتمد على معلومات مختلفة لدراسة ظروف العرض والطلب في الماضي والحاضر وهو ما يثير الشك في جدوى استخدامه كموجه لاتخاذ القرار في المستقبل .

وهكذا يعتبر التعليم استثماراً أو استهلاكاً تبعاً للغرض المستهدف منه . فهو استثمار عندما يستهدف تكوين القوى العاملة المدربة الماهرة المؤهلة وما يتصل بذلك من زيادة دخل الأفراد تبعاً لمستوى التعليم الذي وصلوا إليه . وهو استهلاك من حيث أنه غرض في ذاته ، ويكون الهدف منه التثقيف والتأديب والمتعة وشغل وقت الفراغ كما أشرنا. بيد أنه يمكن المحاجة بأن ما يعتبره البعض جانبا استهلاكيا في التعليم هو في واقع الأمر استثمار أيضا في البشر من حيث تحسين نوعيتهم كمواطنين يسعدون بحياتهم ويمارسون حقوقهم الديمقراطية والمدنية والاجتماعية . ويكون التعليم في هذه الحالة مشابها للخدمات الصحية في رعايتها وعنايتها بصحة الأفراد . فهذه الخدمات وإن بدت أنها خدمات استهلاكية إلا أنها في حقيقتها استثمار في تحسين نوعية البشر .

والواقع أن التعليم في أوائل الستينات من هذا القرن - وهي الفترة التي شهدت نموا كبيرا في الأنظمة التعليمية في الدول النامية بصفة خاصة لأسباب معروفة منها الاستقلال والرغبة في تحقيق التنمية القومية السريعة - كان ينظر إليه على أنه حق أساسي لكل إنسان وهو ما نص عليه ميثاق حقوق الإنسان من قبل . ومن ثم كان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من الخدمات الاستهلاكية . وفيما بعد بدأ يعترف بدور التعليم في زيادة انتاجية البلاد وإحداث تنميتها القومية وذلك عندما بدأ رجال الاقتصاد يؤمنون بأهميته في تكوين القوى العاملة المدربة المؤهلة . وبدأ عندئذ ينظر إلى رأس المال البشري على أنه عنصر

هام من عناصر الانتاج لا يقل أهمية عن رأس المال المادي .

عائد الاستثمار في التعليم :

من الموضوعات التي اهتم بها رجال الاقتصاد على مدى سنوات طويلة دراسة معدل العائد المادي أو المردود الفردي والاجتماعي من الاستثمار في التعليم . واعتمدت المحاولات الأولى لقياس مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي على أسلوبين . أحدهما أسلوب حساب النمو Growth accounting approach الذي استخدمه دنيسون وغيره ، ويعتمد هذا الأسلوب على مفهوم أن الانتاجية أو المخرجات (Y) هي محصلة أو وظيفة (F) لكل من رأس المال المادي (K) والعمل (L) . والمعادلة الآتية تلخص ذلك : $Y = F(K, L)$

والثاني أسلوب معدل العائد لرأس المال البشري Rate of Return to Human Capital وهو الأسلوب الذي استخدمه "شولتز" وغيره وقارن فيه بين معدل عائد رأس المال البشري ومعدل رأس المال المادي . وقد توصل من ذلك إلى نفس النتيجة التي توصل إليها دينيسون وهي أن نسبة كبيرة من معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ترجع إلى الاستثمار في التعليم . وقد استخدم هذا الأسلوب لدراسة مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية في أفريقيا وآسيا . وكانت النتيجة واحدة بالنسبة للدول النامية والمتقدمة على السواء ، وهي أن زيادة تعليم القوى العاملة يسهم بجزء كبير في النمو الاقتصادي للبلاد . وقد تأكدت هذه النتيجة في دراسات وبحوث أخرى تالية منها دراسات هيكس (١٩٨٠) وهويلر (١٩٨٠) التي سبقت الأشارة إليها وماريس Marris (١٩٨٢) الذي توصل إلى أن التعليم له تأثير قوي على النمو الاقتصادي . بل إن الاستثمار العام له تأثير أقل على معدل النمو عندما لا يصاحبه استثمار في التعليم . وهكذا أكدت نتائج الدراسات والبحوث ما كشف عنه التاريخ الاقتصادي وهو أن الاستثمار في التعليم يسهم في النمو الاقتصادي. وأمكن استخصال بعض النتائج العامة الآتية :

- العائد الاجتماعي أو ما يعود على المجتمع أقل من العائد الفردي أو الشخصي أو ما يعود على الفرد .

- العائد الفردي والاجتماعي للتعليم الابتدائي أعلى منه بالنسبة للتعليم الثانوي.
- عائد أو مردود الاستثمار في التعليم أعلى بالنسبة للدول النامية منه بالنسبة للدول المتقدمة .
- عائد أو مردود الاستثمار في التعليم أعلى من عائد رأسي المال المادي بالنسبة للدول النامية وليس الأمركذلك بالضرورة بالنسبة للدول المتقدمة .

وقد أجريت دراسات أخرى فيما بعد لنفس الغرض منها دراسة البنك الدولي (١٩٨٠) وتوصلت إلى نفس النتائج مما يؤكد صحتها ومصداقيتها . ولاشك في أن هذه النتائج تعتبر مؤشرات مفيدة لساسة البلاد ومخططي التعليم وواضعي سياسته ومتخذي القرار فيه .

وينبغي أن نشير إلى أن تفاقم مشكلة البطالة بين المتعلمين وخريجي الجامعات في الدول النامية والمتقدمة على السواء قد ساعد على إثارة الشكوك حول جدوى الاستثمار في التعليم . وتعالت الصيحات بأن هذا النوع من الاستثمار أصبح غير مجد . ولكن علينا أن نتذكر أن للبطالة أسبابا كثيرة في مقدمتها الركود الاقتصادي والتنافس العالمي الشديد . وهذا لايقلل بأي حال من الأحوال أهمية وضرورة الاستثمار في التعليم . ولنتساءل هنا : هل يتحسن الوضع إذن إذا أوقفنا أو قللنا من الاستثمار في التعليم ؟ وواضح أن الإجابة بالنفي مما يؤكد دعوى الاستثمار ويبطل أيه دعوى أخرى سواها . وهناك وجهة نظر أخرى ترى بأنه من الصعب القول بما إذا كان من الأفضل الاستثمار في البشر أو في الوسائل المادية للإنتاج . ذلك أن النتائج المستخلصة من الدول النامية تتناقض مع مثيلتها من الدول المتقدمة . ففي حين كانت النتائج موجبة بالنسبة للأولى كانت سلبية بالنسبة للثانية . وقد سبق أن أشرنا إلى وجهة النظر التي تقول بعدم الاستثمار في التعليم بدرجة تزيد عن الحد على حساب الأوجه الأخرى للاستثمار .

التعليم وسوق العمل :

شهدت الستينات اهتماما كبيرا من جانب المخططين التعليميين بدراسة العلاقة بين التعليم وسوق العمل . وكان الهدف إعداد القوى العاملة المدربة التي

تستيطع الوفاء بمطالب النمو الاقتصادي السريع . ولكن تأتي الرياح بما لاتشتهي السفن . وجاءت رياح التغيير بما لا تشتهي الدول . فقد شهدت كثير من الدول لاسيما الدول الغربية ركوداً اقتصاديا كانت له نتائجه الوخيمة على الاقتصاد القومي وتفاقم مشكلة البطالة لاسيما بين الشباب . ويتصل بذلك ما شهدته بعض قطاعات الصناعة من تغيرات تكنولوجية سريعة كان لها تأثيرها الكمي والنوعي على سوق العمل من حيث الأعداد المطلوبة للعمل ونوعياتها ومهاراتها. ونتيجة لهذه التغيرات فقد أسلوب التنبؤ بالقوى العاملة فعاليته وأهميته . وبرز من جديد أسلوب تخطيط القوى العاملة الذي يعتمد على المعلومات المتحصلة عن متطلبات سوق العمل وعن نوعية المتخرجين من النظام التعليمي . ووجد من تجارب كثير من الدول أن الشباب المتخرج حديثا من التعليم يصعب عليه الحصول على وظيفة أو الاحتفاظ بالوظيفة التي حصل عليها . وذلك لنقص إعدادهم وتأهيلهم للوظائف . ووجهت الاتهامات إلى النظام التعليمي وأنه عاجز عن إعداد الصغار لحياة الكبار ومطالبها المتغيرة . وأشارت أصابع الاتهام إلى انخفاض المستويات التعليمية والمهارات الأساسية وعدم مناسبة المناهج الدراسية والتعليمية ، وضرورة العمل على تطويرها لتواجه الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل .

وفي دراسة العلاقة بين التعليم والتنمية وسوق العمل حظي محتوى المنهج باهتمام كبير وتركز الاهتمام حول ما ينبغي أن تعلمه المدرسة لتلاميذها من أجل التنمية القومية للبلاد . وهناك وجهتا نظر بالنسبة لمحتوى المنهج إحداهما تقليدية تركز على تدريس المواد التقليدية.والأخرى حديثة تنادي بتدريس العلوم الحديثة . وأهم صعوبات المزاوجة بين المدارس والوظائف أو سوق العمل يكمن في نظر بعض المربين في الازدواجية القائمة بين وجهتي النظر السابقتين . وبدأت كثير من الدول تعيد النظر في علاقة التعليم بسوق العمل ، وتقوم بمحاولات وتجارب للربط بين التعليم والعمل . منها بريطانيا التي بدأت في عام ١٩٧٦ "برنامج خبرات العمل للشباب" بين سن ١٦ و ١٨ سنة و"برنامج فرص الشباب" الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٨٧ ثم حل محله مشروع تدريب الشباب وغير ذلك .

هل من الممكن المزاوجة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل ؟

إن الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة ويشوبها الغموض . وقد حاولت بعض الدراسات سبر غور هذا التساؤل منها الدراسة التي أشرف عليها المعهد الدولي للتخطيط التربوي (I I E P) في أربع دول هي : بنما وأندونيسيا وكينيا وفرنسا . وقام بهذه الدراسة جاك حلاق J . Hallak وفرانسواز كيلودزF.Caillods عام ١٩٨٠ . وبعد دراسة مستفيضة لهذه الدول الأربع لم يستطع القائمان بالدراسة التوصل إلى مؤشرات قاطعة الدلالة للمزاوجة بين نظام التعليم واحتياجات سوق العمل . وعجزت الخلاصة العامة التي توصلا إليها عن حل المعضلة التي تواجه المربين والاقتصاديين ورجال السياسة في الدول الصناعية وغيرها من الدول . بيد أن التعليم يسهم بصورة غير مباشرة في تحقيق طريقة التفكير واتجاهات الأفراد نحو العمل . وهناك جانبان رئيسيان للعلاقة بين التعليم ومتطلبات القوى العاملة أحدهما يتعلق بالمنهج الرسمي الذي يستهدف تخريج أفراد متعلمين مهرة لسوق العمل ، والثاني يتعلق بالمنهج غير الرسمي الذي يتعلق بالاتجاهات والقيم التي يكتسبها الأفراد وتكون الإطار الفكري العام نحو العمل .

ولكن ماذا عن التعليم الفني والمهني ؟ يرى بعض المربين أن التعليم الفني والمهني مهم في المزاوجة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل . والتعليم الفني أو المهني المبكر قصير المدى على غرار التلمذة الصناعية يعتبر قليل الجدوى من حيث إسهامه في النمو الاقتصادي . ولذلك تتجه دول العالم المتقدم في ضوء خبراتها السابقة إلى تأخير التخصص في التعليم العام إلى نهاية المرحلة الثانوية. وحتى يكون التعليم الفني أو المهني مجديا فإنه يجب أن يستند إلى قاعدة رصينة من التعليم العام الأكاديمي كما يجب أن يؤدي في النهاية إلى العمل في المجالات الفنية والمهنية لا إلى الوظائف المكتبية كما هو حادث في كثير من الدول النامية . ويرى بعض المربين في هذا الصدد أن التعليم الفني والمهني يكون عديم الجدوى في تحقيق الهدف منه طالما أن التركيب الاقتصادي للمجتمع يولي تقديره المادي للوظائف المكتبية أو وظائف أصحاب الياقات البيضاء كما يسمون أحياناً . ولذلك يجب أن يرتبط التعليم الفني والمهني بمشروعات تنمية حقيقية في المجتمع في إطار خطط تنمية ومراكز متكاملة لخدمة المجتمع الريفي أو المحلي. إن إصلاح التعليم الزراعي على سبيل المثال يتصل في جانب منه بحسن

إعداد معلمه وجودة مناهجه وبرامجه . كما يتصل في الجانب الآخر بإصلاح الملكية الزراعية ونظام التمليك والتملك للأراضي والتطور الفني والتكنولوجي في أساليب الزراعة والميكنة الزراعية ، ومعرفة أصول التسويق للمنتجات الزراعية ومجالاته وفرصه مع وجود إغراءات مادية لبيع المحصولات الزارعية بأسعار مجزية .

وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن هناك طرقاً غير التعليم تؤدي إلى تحسين الإنتاجية الاقتصادية للمجتمع لاسيما في قطاع الزراعة . وذلك من خلال التوسع في التكنولوجيا واستخدام أساليب حديثة في الزراعة لاسيما في مجال الري والتسميد والمخصبات الزراعية وانتقاء نوعية المحاصيل .

مخرجات التعليم :

إن القيمة الحقيقية للتعليم وأهميته للفرد والمجتمع قد تقاس بمعايير مادية نفعية مثل كسب العيش في الحياة وزيادة الدخل المادي للفرد وزيادة كفاءته ومهاراته الفنية بما يترتب عليه زيادة الانتاجية العامة للبلاد وزيادة الدخل القومي والنمو الاقتصادي . ولكن الأهم من ذلك كله هو دور التعليم في تحسين نوعية حياة الفرد بصفة عامة وزيادة آماله وطموحه وتطلعاته في الحياة ، وما يترتب على ذلك من تفجير طاقات الفرد ، وبالتالي تفجير طاقات المجتمع وتقدمه بخطى سديدة في طريق التقدم والرقي .

ويمكن تصنيف المخرجات التعليمية إلى جانبين : جانب استثماري وجانب استهلاكي . أما الجانب الاستثماري فيتضمن مجموعة من المخرجات تتصل بزيادة المهارات الانتاجية للفرد والقدرة الانتاجية للمجتمع . وتشمل هذه المهارات مهارات أساسية مثل مهارات الاتصال والحساب ومهارات مهنية متصلة بالعمل ومهارات ابتكارية وقيما واتجاهات مرغوبة نحو نفسه وعائلته وأقرانه والمجتمع ككل . وهو ما يؤهله للمواطنة الصالحة المنتجة ، ويتعلق الجانب الاستهلاكي بالاستمتاع وجلب السعادة وما شابه ذلك من الأمور التي يحبها التلاميذ وأسرهم والمجتمع ككل . والأنشطة التي يمارسها التلميذ في المدرسة من عمل فكري وأنشطة تعليمية ترفيهية ترويحية مثل الفنون والرسم والموسيقى والأشغال والرياضة والألعاب والهوايات العملية وما شابه ذلك كلها أنشطة تجلب له المتعة

والسعادة في المدرسة . وهي بهذا فوائد استهلاكية . يضاف إلى ذلك أن أسرة التلميذ تتخفف من الأعباء والمسئوليات نحوه خلال فترة تواجده بالمدرسة . وهي فائدة استهلاكية كبيرة بالنسبة للأسرة ، لأنها ترتاح في الواقع من كثير من المتاعب والمشكلات التي كان عليهم أن يواجهوها لو أن أبنهم (أو بنتهم) لم يكن بالمدرسة . كما أن المجتمع أيضاً يجني فوائد استهلاكية من وراء وجود التلاميذ في المدرسة مثل انخفاض نسبة العنف والشغب والجريمة وذلك نتيجة للتربية وآداب السلوك التي يتعلمونها . كما أن أفراد المجتمع على اختلاف شاكلتهم يتحصل لهم نوع من السعادة والمتعة عندما يشاهدون الصغار وهم يتعلمون ويمرحون ويسلكون بصورة مهذبة رشيدة . من ناحية أخرى نجد أن التنافس على الوظائف يقل بوجود التلاميذ في المدرسة لعدة سنوات على الأقل . (Cohen , P . 168) .

نقد نظرية رأس المال البشري :

تعرضت نظرية رأس المال البشري كغيرها من النظريات إلى أوجه عديدة من النقد . كما أن ظلال الشك بدأت تحوم حولها كاستراتيجية لتنمية لمجتمع . ولم يعد مقبولا على المستوى العالمي بصفة عامة سواء في الدول الصناعية أو في غيرها أن زيادة الإنفاق على التعليم والتوسع فيه ضروري لتحسين الانتاجية وزيادة الانتاجية الاقتصادية . وفي السبعينيات أصبحت فكرة أن التعليم هو البلسم الناجع للتنمية موضع شك وشبهة . وتركز النقد على لب فكرة النظرية أن النمو الاقتصادي يمكن أن يعزى إلى الاستثمار في التعليم . وظهر متحدون لهذه الفكرة من أمثال بيرج (١٩٧٣) الذي عارض الدعوة بأن التعليم يرتبط بزيادة القدرة الانتاجية وهي لب فكرة النظرية التي ترى أن الشعب المتعلم هو شعب منتج . وأن الفرد الذي يتمتع بمهارة كبيرة تكون قدرته على الانتاج أكبر ويستطيع أن يجد وظيفة أفضل . وعيب على النظرية أنها لم تأخذ في اعتبارها عوامل أخرى ضرورية في زيادة الانتاجية مثل ظروف العمل والرضا عنه ونظام الحوافز ودافعية الفرد واتجاهاته وما شابهها من الأمور التي يمكن أن تسهم في زيادة الانتاجية بدون أية زيادة في درجة التعليم أو المهارة .

إن نظرية رأس المال البشري تقول بأن بناء المجتمع الحديث يكمن في

الخصائص أو السمات الفردية للبشر لكنها تركز على الانتاجية لا العوامل الاجتماعية . كما أثير أيضاً جدل كبير حول ارتباط التعليم أو أي صورة أخرى من الاستثمار البشري ارتباطا مباشرا بتحسين دخل الفرد أو مهنته . ذلك أن تحسين مستوى التعليم في المجتمع قد يترتب عليه في ظل ظروف معينة توسيع فجوة عدم المساواة في توزيع الدخل . ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى الطريقة التي تخصص بها ميزانيات التعليم والتي قد يترتب عليها عدم تحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية . كما أتضح أيضاً أن هناك عوامل أخرى في التعليم لها دور مهم في النجاح المهني وزيادة الدخل منها الخلفية الأسرية للفرد وقدراته الفطرية . يضاف إلى ذلك النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع ، وما قد يشوبه من تمييز أو تقصير ضد بعض طبقات المجتمع وتفاوت الخدمات التعليمية المقدمة لها . من ناحية أخرى نجد أنه على الرغم من بريق نظرية رأس المال البشري وجاذبيتها فإنه سرعان ما برزت مشكلاتهاالمنهجية لاسيما فيما يتعلق بقياس أو تحديد العائد ، ومعرفة اسهام التعليم في تحسين نوعية العمل . كما أن هناك نقاداً آخرين للنظرية من أمثال بولز BOWLES وجنبيس GINTIS (١٩٧٦). ورغم نقدهم الشديد لاينكرون أهمية الاستثمار في التعليم في تحسين الانتاجية البشرية . وهم يؤكدون على ضرورة تمحيص العلاقة بين التعليم والتنمية تمحيصا دقيقا . هذه الأوجه العديدة من النقد قد أدت في النهاية إلى فتور الحماس لنظرية رأس المال البشري والتردد في تقبلها . وانتهى بها الأمر الآن إلى أنها أصبحت لاتخرج عن كونها إحدى الطرق التقليدية لدراسة القيمة الاقتصادية للتعليم . لكن على الرغم من ذلك لايمكن تجاهل أثرها الذي لا يمحوه الزمن في تأكيدها على جانب هام يهم كل المشتغلين بالتقدم الاجتماعي هو أنه مهما تعددت مداخل التنمية القومية فإن التعليم يعتبر أحد مداخلها الرئيسية إن لم يكن أهم مداخلها على الإطلاق . كما أنها قد ساعدت مع " نظرية الحداثة" على تركيز استراتيجيات بناء المجتمع الحديث على الاهتمام بالتعليم وتقديم المبرر الكافي لزيادة الإنفاق عليه لاسيما خلال فترة الستينيات والسبعينيات على المستوى العالمي بصفة عامة .

وما نلاحظه بعد ذلك منذ الثمانينيات انخفاض ميزانيات التعليم لاسيما في الدول النامية . ولايعني ذلك تحول الاهتمام بالتعليم أو أفول نجمه . فسيظل

التعليم بلا منازع من أهم مجالات بناء المجتمع الحديث مهما تعددت صوره وتنوعت أشكاله لأنه يعتبر أساس كل تنمية وقاعدتها التي ترتكز عليه بصرف النظر عن تعدد وتنوع صور هذه التنمية ونماذجها . لكن الجديد في الأمر في التحول الراهن هو أن قطاعات أخرى من قطاعات التنمية في المجتمع اصبحت تطالب بحقها بإلحاح في الاستراتيجية الجديدة لبناء المجتمع الحديث . ومن هنا بدأ اتجاه جديد في التنمية القومية للمجتمعات يعتمد على الاستثمار في كل البشر من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والخدمات العامة وغيرها . وهذا يعني الأخذ بالأسلوب التكاملي في مختلف جوانب الاستثمار البشري .

الاعتراض على أن البشر رأس مال أوثروة الشعوب :

على الرغم من أن رجال الاقتصاد يسلمون منذ فترة طويلة كما أشرنابأن البشر يمثلون جزءاً رئيسياً هاما من ثروة الشعوب ، فإن هذه النظرية الاقتصادية للثروة البشرية لم تسلم من النقد والتجريح لاسيما من جانب أصحاب النظرة الإنسانية الذين يشقيهم اعتبار البشر ثروة أو رؤس أموال مجردة من خاصيتها الإنسانية . وقد أكد الفيلسوف المعروف جون ستيوارت ميل أنه لا ينبغي أن ينظر إلى الناس على أنهم ثروة لأن الثروة إنما وجدت من أجل الناس . ويرى آخرون أن النظرة إلى البشر كثروة لا تتعارض مع كون الثروة للبشر منهم " قون ثيونن " الذي يرى أن اعتبار الإنسان رأس مال أو ثروة لا يجرده من إنسانيته ولا يقلل من حريته وكرامته .

والواقع أن الاتجاه الرئيسي للتفكير الاقتصادي يعتبر أنه من غير المناسب بل وليس عمليا أن نطبق مفهوم الثروة أو رأس المال على الكائنات البشرية . فرجل الاقتصاد الأمريكي المعروف الفريد مارشال يقول : إنه على الرغم من أن الأفراد يعتبرون رأس مال من الناحية المجردة ووجهة النظر الرياضية فإنه لايمكن معاملتهم كرأس مال عند التحليل العلمي . وهو ما سبق أن أشرنا إليه .